المبحث الثاني

منهج المتكلّمين في الاستدلال

لقد استدل المتكلمون بادلة كثيرة ومتنوعة على وجود الله سأذكر بعضها على سبيل الايجاز:

أولاً :- دليل الحدوث :

وهو من أشهر الأدلة التي استدل بها المتكلمون ومضمونه أن العالم حادث وان كل حادث لا بد له من مُحدِث. ويقول الدكتور محمد عياش: ((إن هذا الدليل يتطابق مع الدليل الأول الذي ذكرناه في منهج القرآن في الاستدلال وهو دليل الخلق والاختراع))[1] ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[2]. وفي هذا المعرض لا بد من ذكر نماذج لأقوال المتكلمين فيما يخص هذا الدليل:

ويقول النظام وهو من أئمة المعتزلة : (وجدت الحر مضادا للبرد ووجدت الضدين لا يجتمعان في موضع واحد من ذات أنفسهما ، فعلمت بوجودي لهما مجتمعين أن لهما جامعا جمعهما وقاهرا قهرهما على خلاف شأنهما ، وما جرى عليه القهر والمنع ضعيف، وضعفه ونفوذ تدبير قاهره فيه دليل على حدوثه وعلى أن محدثا أحدثه ومخترعا اخترعه)[3] ويفصل القاضي عبد الجبار أكثر فيبين حدوث

---

١ العقيدة الإسلامية في القرآن الكريم ومناهج المتكلمين ، رسالة دكتوراة لـ د. محمد عياش :٨٢ ص ٨٢.

٢ سورة الطور ، الاية : ٣٥

٣ الانتصار، لأبي الحسين الخياط :٤٠.

الإعراض بقوله: ((وأما حدوثها فالذي يدل عليه هو ما قد ثبت أنه يجوز عليها العدم والبطلان والقديم لا يجوز عليه العدم و البطلان ... أما الدليل على أن الإعراض يجوز عليها العدم فهو ما ثبت أن المجتمع إذا افترق بطل اجتماعه وأن افترق المتحرك إذا سكن بطلت حركته وفي ذلك ما نريده))[1].

ثم يستدل على حدوث الأجسام بقوله: ((إن الأجسام لم تنفك من الحوادث ولم تتقدمها وما لم يخل من المحدث يتقدمه يجب أن يكون محدثا مثله)) ثم يطيل الشرح في هذا الاستدلال ويبين أن له أربع دعاوي (إحداها أن في الأجسام معاني هي الاجتماع والافتراق والحركة والسكون. والثانية أن هذه المعاني محدثة. والثالثة أن الجسم لم ينفك عنها ولم يتقدمها. والرابعة أنها إذا لم ينفك عنها ولم يتقدمها وجب حدوثه مثلها)[2] ويقول الإمام أبو الحسن الأشعري – رحمه الله – : ((من قصد إلى برية لم يجد فيها قصرا مبنيا فانتظر أن يتحول الطين حالة الآجر وينتضد بعضه على بعض بغير صانع ، ولا بانٍ كان جاهلا ، وإذا كان تحول النطفة علقة ثم مضغة ثم لحما ودما وعظما أعظم في الأعجوبة كان أولى أن يدل على صانع صنع النطفة ونقلها من حال إلى حال))[3].

ثم يأتي إمام الحرمين الجويني – رحمه الله – فيضع استدلالا طويلا على حدوث العالم يبدأ ، بقوله: ((العالم جواهر وأعراض ، فالجوهر هو المتحيز وكل ذي حجم متحيز ، والعرض هو المعنى القائم بالجوهر كالألوان والطعوم والروائح

---

١ شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار:٩٣.
٢ شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار:٩٥.
٣ اللمع، لأبي الحسن الأشعري:١٨-١٩.

والحياة والموت ... والجسم في اصطلاح الموحدين : المتألف فإذا تألف جوهران كان جسما ... ثم حدث الجواهر يبنى على أصول: منها إثبات الأعراض ومنها إثبات حدثها ومنها إثبات استحالة تعرى الجوهر عن الإعراض، ومنها استحالة حوادث لا أول لها فإذا ثبتت هذه الأصول ترتب عليها أن لجواهر لا تسبق الحوادث وما لا يسبق الحادث حادث))[1].

ويقول الإمام ابن حزم – رحمه الله – : ((أن كل شخص في العالم وكل عرض في شخص وكل زمان فكل ذلك متناه ذو أول ، تشاهد ذلك حسا وعيانا لأن تناهي لشخص ظاهر بمساحته بأول جرمه وآخره، وأيضا بزمان وجوده ، وتناهي العرض المحمول ظاهر بين بتناهي الشخص الحامل له وتنافي الزمان موجود باستئناف ما يأتي منه بعد الماضي ... إذ كل زمان فنهايته الآن وهو حد الزمانين ، فهو نهاية الماضي وما بعده ابتداء للمستقبل ... والعالم كله إنما هو أشخاصه وزمانه ومكانه وأزمانه ومحمولاته ذوات أوائل كما ذكرنا متناه ذو أول ... تصح بالضرورة أن للعالم أولا إذ كل أجزائه لها أول وليس هو شيئا غير أجزائه)[2].

ويقول ابن تيمية – رحمه الله – : ((أما ثبوت الموجود المحدث الفقير فيما نشاهده من كون بعض الموجودات يوجد بعد عدمه ويعدم بعدو وجوده من الحيوانات والنباتات والمعدن وما بين السماء والأرض من السحاب والمطر والرعد والبرق وغير ذلك وما نشاهده من حركات الكواكب وحدوث الليل بعد النهار

[1] الإرشاد، للجويني:١٧-١٨.
[2] الفصل لابن حزم:١/١٤-١٥.

والنهار بعد الليل وهذا كله فيه من حدوث موجود بعد عدمه. و معدوم بعد وجوده ما هو مشهود لبني آدم يرونه بأبصارهم، ثم إذا شهدوا ذلك فنقول معلوم أن المحدثات لا بد لها من محدث))[1].

ثانيا :- دليل الوجوب والإمكان :

وخلاصة هذا الدليل أن هناك موجودا ما مع قطع النظر عن خصوصيات الموجودات وأحوالها ، فإن كان ذلك الموجود واجبا فهو المطلوب وإن كان ممكنا احتاج إلى مؤثر ولا بد من الانتهاء إلى الواجب دفعا للدور أو التسلسل[2] (ويستدل على بطلانهما ببرهان التطبيق)

ونرى مضمون هذا الدليل عند الفارابي عندما يقسم الموجودات إلى ممكنة الوجود وواجبة الوجود ، فالممكن الوجود، وجوده بغيره، والواجب الوجود وجوده بذاته ، بمعنى أن حقيقته هي التي تقضي وجوده فلا يجوز كونه بغيره إذ هو السبب الأول لوجود الأشياء[3].

ولقد ذكر المتكلمون هذا الدليل واستدلوا به على اختلاف مذاهبهم ونذكر بعض النماذج:

---

[1] درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية : ٢٦٥/٣.
[2] المواقف ، للأيجي : جـ ٣ ، ص ٥.
[3] عيون المسائل ، للفارابي : ص٥٧.

يقول القاضي عبد الجبار: ((فأما الثاني وهو الكلام في أن فاعلها ليس إلا الله – تعالى – فلا يخلو إما أن تكون قد أحدثت نفسها أو أحدثها غيرها ، لا يجوز أن تكون قد أحدثت نفسها لأن من حق القادر على الشيء أن يكون قادرا وهو معدوم ... وإن أحدثها غيرها فلا يخلو إما أن تكون من فعل أمثالنا من القادرين بالقدرة لأنه لو كان كذلك لصح هنا أيضا فعل الجسم وهذا يوجب أن يصح من الواحد منا أن يخلق لنفسه ما شاء من الأموال والبنين والمعلوم خلافه ... فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون الجسم قد حدث بالطبع ؟ قلنا: لأن الطبع غير معقول . ثم إنا نقول لهم: وما تعنون بالطبع؟ أتريدون به الفاعل المختار أم تريدون به معنى موجبا ؟ فإذا أردتم به الفاعل المختار فهو الذي نقوله، وإن أردتم به الموجب فلا يخلو: إما أن يكون معدوما أو موجودا. لا يجوز أن يكون معدوما لأن المعدوم لا حظ له في الإيجاب وإذا كان موجودا فلا يخلو : إما الطبع كالكلام فيه فيتسلسل لما لا يتناهى وذلك محال ، ولا يجوز أن يكون قديما لأنه لو كان كذلك للزم قدم العالم لأن حق المعلول أن لا يتراخى عن العلة))[1].

ويقول الإمام الغزالي – رحمه الله – : ((ندعي أن السبب الذي أثبتناه لوجود العالم القديم فإنه لو كان حادثا لافتقر إلى سبب آخر وكذلك السبب الآخر ويتسلسل إما إلى غير نهاية وهو محال . وإما أن ينتهي إلى قديم لا محالة يقف عنده وهو الذي نطلبه ونسميه صانع العالم))[2].

[1] شرح الأصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبار : ١١٩- ١٢٠.
[2] الاقتصاد ، للغزالي :٢٦.

ويقول ابن تيمية – رحمه الله – : ((قد علم بضرورة العقل أنه لا بد من وجود قديم غني ممن سواه ، إذ نحن نشاهد حدوث المحدثات كالحيوان والمعدن والنبات ، والحادث ممكن ليس بواجب ولا ممتنع وقد علم بالاضطرار أن المحدث لا بد له من محدث والممكن لا بد له من موجد ... وإذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم فمعلوم أن هذا موجود وهذا موجود ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا وجود هذا))[1]. ويقول أيضا: ((أما كون الموجود ينقسم إلى واجب وهو الواجب بنفسه، وإلى ممكن وموجود بغيره، وإن الموجود بغيره لا بد له من موجد بنفسه فهذا كله حق وهي قضايا صادقة))[2].

وقد ذكر الدكتور محمد رمضان استدلالات أخرى للمتكلمين تدل على إثبات وجود الله تعالى وهي:–

أ– الاستدلال بإمكان الجواهر على أساس أنها مركبة و لابد لها من علة مؤثرة.

ب– الاستدلال بحدوث الإعراض إما في الأنفس مثل ما نشاهد من انقلاب النطفة علقة ثم مضغة ، ثم لحما ودما، ولابد لهذه الأحوال الطارئة على النطفة من مؤثر صانع حكيم. وأما في الآفاق كما نشاهد من أحوال

[1] مجموع الفتاوى ، لابن تيمية : ٩/٣ – ١٠.
[2] درء تعارض العقل والنقل ، لابن تيمية : ٣٣٦/٣.

الأفلاك والعناصر والحيوان والنبات والمعادن وغير ذلك مما هو موجود في الآيات القرآنية.

ج- الاستدلال بإمكان الإعراض على أساس أن الأجسام متماثلة لأنها متركبة من الجواهر المتماثلة فاختصاص كل جسم بما له من الصفات جائز فلا بد له من مخصص وهو الله تعالى[1].

[1] الباقلاني وآراؤه الكلامية : ٤٠٣ ، وينظر المواقف للأيجي ٣ /٤.